الحكم الرشيد..
أمام امتحان السياسة!!

يسبق الدخول لمؤتمر الحوار جدل واسع .. بسبب حدة التجاذبات السياسية، وحمى الاستقطابات على المستوى السياسي والديني وحتى القبلي الذي يزدهر دوره باستمرار ولم يصل التغيير بعد الى كسره.. لكن أفق الأمل الذي يحدق إليه ثلة من السياسيين الأخيار ومن ورائهم السواد الأعظم من الناس هو الخروج بصيغة مقبولة تحفظ وحدة اليمن وتؤسس لدولة مدنية عنوانها الكبير ملمح الحكم الرشيد .

استطلاع/ نجلاء الشيباني

لكن في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى دولة مدنية حديثة تشدنا جاذبية المرحلة الماضية بتشظياتها المختلفة في النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى ذات البؤرة من الوعي المتراكم بفعل العوامل والإرهاصات التي تخلقت خلال السنتين الماضيتين تحديدا .

غير ان الطموح الذي ينشده كل اليمنين من مؤتمر الحوار هو صعود سلم الحكم الرشيد درجة درجة ..الحكم الرشيد بمضامينه الضامنة لبناء دولة مدنية حديثة .. ,والسؤال المطروح هو أين يتموضع أفق دولة الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار وما بعده ؟ نتابع في هذا الاستطلاع الاجابة.

يقول الدكتور/ فؤاد الصلاحي وهو أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاءأن للدولة المدنية مسار تاريخي في التشكل فهي لا تأتي بين يوم وليلة ولكنها طبقا لنظريات علم الاجتماع السياسي تعبر عن مسار تطوري يمر به المجتمع يعاد فيه بناء المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقا لمتغيرات مؤسسية وثقافية وقانونية يتسع مداها في إطار اتساع التكتل الاجتماعي الحامل لمشروع الدولة المدنية وهو تكتل لقوى الحداثة يرنو إلى تجاوز حالة التقليدية وأبنيتها نحو آفاق رحبة في البناء السياسي وفق منظومة حداثية تكتمل في نضوج وعي الأفراد ونضوج حواملهم البنيوية.

وللتوضيح أكثر على الصعيد المفاهيمي يقول الصلاحي: التحديد الدقيق لمفهوم الدولة المدنية لا يتأتى من خلال جملة تحدد المعنى الشكلي للمفهوم بل لابد من الإلمام بالدلالات والرموز لهذه الدولة ناهيك عن مرتكزاتها وأبنيتها إضافة إلى خطابها.

ويربط الدكتور الصلاحي بين مسألة وعي النخب والجماهيربالدولة المدنية ويدلل على ذلك بحالة السجال الواسعة بين أوساط النخبة السياسية وبين أوساط الشباب وكل الفاعلون في ساحات التغيير حول مفهوم الدولة المدنية ودلالاته وبالخصوص علاقاتها بالدين من حيث التساؤل عن التضاد مع الدين أم الالتقاء معه..

وهل هذه الدولة علمانية بالأساس أم أن الأخيرة صفة غير أساسية في الدولة المدنية؟

وطبقا لذلك يرى أن الجميع كانوا يرددون شعار الدولة المدنية ويربطونها بالمواطنة ودولة القانون وهي رغبات وتمنيات تعكس وعيهم بتغييب القانون وإضعاف مرتكزات الدولة في اطار نظام سياسي يريدون الثورة عليه وتجاوزه..

لكن الأهم هنا حسب قوله هو قضية وعي الشباب والكثير من أبناء المجتمع ورغبتهم في تجاوز الانتماءات المذهبية والقبلية التي عمد النظام السابق في تغذيتها وتعميمها بغية تمزيق المجتمع وإدخاله في حروب اجتماعية متعددة..

ويطرح الصلاحي سؤالا تكتنفه جملة من المحاذير .. هل يمكن بناء الدولة المدنية في اليمن ؟ أي في واقع اجتماعي واقتصادي مُتخلف ؟ أي في واقع ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية ؟

ويجيب هو ذاته بـــ نعم يمكن تحقيق ذلك ففي المجتمع اليمني إرهاصات لتشكل طبقات حديثة وفيه مجموعات فاعلة وفق استيعابها لمفهوم الدولة المدنية والاهم هنا هو أن بناء هذه الدولة ذو طابع تدرجي قد تأتي دفعة واحدة ولكنها تتحقق بنسب معقولة في كل المجالات السالفة الذكر.

والتدرجية حسب توصيف أستاذ علم الاجتماع السياسي ليس أن تأتي المؤسسات وتغيب الديمقراطية أو تتحقق الآليات القانونية وتغيب التنمية ونتجاهل مشاركة المرأة ..ليس هذا ما نروم التعبير عنه بل نقصد أن تأتي جميع صفاتها ومرتكزاتها معا وتتطور مساراتها تدريجيا..

دعوة للمدنية

ومجددا ينقلنا الدكتور الصلاحي الى جو الاسئلة ليسأل ..لماذا ندعو إلى الدولة المدنية ؟ والجواب أن دعوتنا ليست من باب الترف الفكري بل تعبيرا عن حاجة موضوعية وذاتية للمجتمع اليمني. فهذا الأخير قد شهد صراعات متعددة قبلية ومذهبية ومناطقية وتحت مسميات الدولة والجمهورية والوحدة وجميعها كانت تعبيرا واضحا عن ضعف الدولة وهشاشة مؤسساتها.. ولان القاعدة الاجتماعية للدولة كبيرة وذات ارث تاريخي في مجال التنظيم السياسي والمؤسسي فان وجوب إخراج اليمن من حالته الراهنة لا يكون إلا من خلال بناء دولة مدنية مؤسسية وديمقراطية ويتم معها القطع البنيوي مع مراحل سابقة من البني والمؤسسات التي زاحمت الدولة مجالها ووظيفتها.

وقال "إن تحقيق بنا الدولة المدنية يتطلب التحول (تحول السلطة والمعارضة) من رفع الشعارات المرتبطة بفكرة الدولة ومفهومها إلى مرحلة العمل الواقعي المعاش من اجل تحول تلك الشعارات من أفكار ونماذج تصوريه إلى خدمات وممارسات ملموسة، وذلك يعني ضرورة وجود حركة اجتماعية منظمة وفاعلة (تكتل لقوى التحديث والديمقراطية) تسهم في ترسيخ التحول السياسي في سياق عام يتشكل معه وفي إطاره مفهوم المواطنة كنمط جديد للعلاقات بين أفراد المجتمع."

واضاف " إن الدولة اليمنية إذا أرادت أن تكون وطنية فهي تحتاج إلى أفراد متساوين في الحقوق وتقوم الفوارق بينهم على أساس اجتماعي واقتصادي يتجاوز الانتماء المناطقي والمذهبي، فتكون الدولة جهازا مفتوحا لحركة الصعود والهبوط بمعايير السياسة والكفاءة لا وفقاً لشعائر وطقوس التكوينات السابقة على الدولة. فهذه الأخيرة يقوم بناؤها على المواطنة المؤسسة على الحرية وعلى تحويل الدولة إلى طار جامع يتعامل مع أفراد الشعب بالتساوي وذلك يعني ضرورة تخلص الدولة اليمنية من صفتها الجهوية واكتسابها صفة تجعل منها محور الإجماع الوطني ذلك أن وظيفة الدولة في عصرنا أصبحت مساعدة الجماعات التي تنطوي تحت لوائها على الاندماج الاجتماعي والسياسي في سياق التطور الحضاري العالمي."

نظام مغلق

ويتحدث الصلاحي عن ممكنات تتجاوز إرث النظام السياسي اليمنى خلال المرحلة السابقة الذي كان يتصف بكونه نظام عصبوى مغلق يعيد إنتاج مجاله السياسي الضيق ويكبح حركية التطور المتراكم في مختلف المجالات.

ووفقا لهذه القراءة يقول :فشلت الدولة في مهامها الوظيفية مما ولد في المجتمع ردات فعل عميقة تبحث في ممكنات إعادة بناء الدولة وفق متغيرات العصر ومكتسبات حقوق الإنسان..

وبالتالي يرى أن مفتاح الاستقرار السياسي والاجتماعي في اليمن يكمن في إكمال مسار التغيير السياسي الشامل لتثبيت أسس الدولة المدنية و مرتكزاتها في المواطنة وسيادة القانون والفيدرالية واعتماد سياسات اقتصادية رشيدة بهدف تعزيز التطور الاقتصادي وإقرار مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص..

وهذا مايراه أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء كفيلا للخروج من منظومة الأزمات التي ارتبطت بالنظام السابق ..

وقال لابد أن نعتمد قطيعه معه بكل أبنيته لنتمكن من السير في خطوات سريعة نحو مشروع يخرج اليمن من أزماتها ويضعها في مسار حضاري يعزز بنا قدرات المواطنين ويمكنها من توسيع فرص الخيارات المتاحة أمامهم في التعليم وفرص العمل والمشاركة السياسية.

وأضاف :لابد من التوافق المجتمعي على قواعد واليات العمل السياسي الوطني بعيدا عن المرجعيات القبلية والمذهبية تأسيسا للوطن الجامع ودعما وترسيخا لوحدته في إطار منظور سياسي وإنمائي يعتمد تعدد الأقاليم التي تعمل في إطار الدولة الواحدة منذ بداية القرن الماضي واليمنيون يناضلون في سبيل بناء دولة مواطنة تشكل الرافعة السياسية للمجتمع من ارتباطاته الجهوية والمذهبية والقبلية وكانت جزء اصيلا في خطاب الحركة الوطنية التي ظهرت في منتصف الثلاثينات من القرن ذاته وتزايد الوعي بها من خلال الحركة الوطنية في تشكلاتها الحزبية والجمهورية منذ الخمسينات وانفجار الثورات في الشمال والجنوب..

بين الفارق الزمني لكل هذه المسارات يرى الدكتور الصلاحي أن خطابا سياسيا جديدا ظهر يدعو لدولة المساواة والحريات والقانون ولكن هذا المسار اعترضته معوقات كثيرة داخلية وخارجية ذاتية وموضوعيه اهمها انقسام النخب السياسية وغياب التجانس فيما بينها مما ألقى بظلال وفيرة على فكرة الدولة ومسارها فظهرت دعوات للدولة الإسلامية وأخرى لا عادة الملكية بصورة متغيرة وثالثة استمرت في نهجها الثوري تؤيد دولة ذات نظام جمهوري ..ومع كل ذلك تعرج مسار الدولة بل وتوقف حينا من الوقت وهنا تمكنت القوى المضادة للثورة بالتعاون مع الخارج الإقليمي والدولي من إفراغ الثورة من تقدميتها ومن مشروعها السياسي والاكتفاء بصورة شكلانية لجمهورية يديرها اليمين الجمهوري أولا ثم تسلمت القوى التقليدية (القبلية والأصولية) في إطار تحالفاتها مع العسكر والجماعات الدينية زمام الأمور وابرز ملامح هذا التحالف ذلك الذي ظهر مع الرئيس السابق صالح منذ 78 وحتى 2011.

ويخلص الدكتور الصلاحي الى مقاربة تقول : في السنوات الأولى للثورة في الشمال أجهزت القوى المتحالفة على حوامل الثورة من القوى التقدمية والقومية والمستنيرة من الحداثيين ودخلت الدولة في الجنوب في أزمات الثقة بين مكونات النظام على خلفيات ما قبل وطنية تفجرت معها الصراعات المتعددة التي أضعفت البناء السياسي وهزت مشروعيته في أوساط المجتمع مما جعله عرضة للصفقات السياسية التي ارتبطت بدولة الوحدة عام 90 وكانت النتيجة الإجهاز على فكرة الدولة المدنية والبنى الحزبية والجمعوية الداعية لها..

وتابع:هنا كان القهر الجمعي لهذه القوى كبيرا مما دفعهم للمساكنة مع النظام التقليدي وفق محدداته سياسيا وقانونيا بل واقتصاديا.. وفي هذا المسار ظهرت حركات احتجاج مطلبية ونقابية وفئوية سرعان ما ربطت بين مطالبها ومطالب سياسية وطنية هنا اظهر الفاعلون غير الرسميون في البلاد قوة سياسية مقررة في الشأن العام تمظهرت من خلال تحديها للنظام ونزولها للميادين العامة بل واحتلالها تلك الميادين وسرعان ما تزايد الاستقطاب الاجتماعي المناهض للنظام وبدأت تتبلور بشكل واع شعارات تدعو للدولة المدنية والمواطنة ودولة القانون..وهنا اخذ المسار بعدا وزخما جديدا في إطار مسارات عربية مماثلة ألهمت اليمنيين في الدفع بمسارهم خطوات نحو الفعل الثوري ورفع سقف مطالبهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا..)

دستور الحكم الرشيد

في الجزئية الأهم وهي الدستور كصيغة تشاركية يمكن أن تقود إلى مشاركة أعلى تؤسس لنموذج الحكم الرشيد يتحدث الدكتور/ سامي محمد السيّاغي مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجامعة صنعاء عن الدستور اليمني من هذا المنظور

يقول :يمكن التأكيد مبدئياً على أن الدستور اليمني – كغيره من دساتير العديد من دول العالم الثالث – يتضمن كمّاً يعتّد به من المواد التي تضمن تحقق مبدأ المشاركة بصفة عامة. وواقع الحال أن تبنّي الدستور اليمني لمبدأ المشاركة جاء نتاجاً موضوعياً لاعتماده (أي الدستور) نمط النظام السياسي التعددي منذ العام 1990, في ظل وجود هوامش عملية ملموسة لحرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة, وحرية التعدد والتنظيم بما في ذلك إنشاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المتنوعة.

ويضيف الدكتور السياغي: لقد اختبر النظام السياسي للجمهورية اليمنية منذ ولادته مخاضاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عسيراً جداً جرّاء العديد من العوامل التي يدركها الكثير من المتابعين والمهتمين..ذلك المخاض في حقيقة الأمر لم يفرز بالضرورة مولوداً كامل الأوصاف..

لكنه بالمقابل يرى القول أن نسبية الوضع اليمني وتعقد مدخلاته عامة, يفرض بالضرورة توافر نظرة موضوعية منهاجية شامله إلى كل جوانبه. فمن غير المجدي بتاتاً أن تُعصر النظريات الجاهزة على جلد هذا البلد المثقل بهموم شتى؛ إذ لا بد لمن يرغب في المساهمة الحقيقية في تجاوز مآزق الحاضر أن يستلهم كل تلك الهموم. وهذه في واقع الحال شبه مسلمة لا بد لنا جميعاً كمهتمين ومتخصصين أن ندركها تماماً.

وفي قضية الدستور اليمني تحديدا يقول السياغي : يمكن التأكيد على أن هناك العديد من الإشارات المباشرة والضمنية إلى مبدأ المشاركة وفقاً لمفهومها الديمقراطي المعاصر كأحد أسس النظام من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن المفترض أن تشكل تلك النصوص أساساً متيناً لتعزيز المشاركة, وصولاً إلى إدارة حكم معبرة - بأعلى قدر ممكن من الشفافية - عن تطلعات المواطنين. ولكن, ما الذي يؤثر على الفعالية النسبية لتلك المشاركة المفترَضة على أرض الواقع؟! أقصورٌ لا يزال موجوداً في النصوص الدستورية والقانونية؟ أم تلكؤٌ في تطبيق تلك النصوص والقوانين على أرض الواقع؟ أم أن المسألة لها علاقة أيضاً بأسباب أخرى تؤدي إلى إحجام المواطنين أنفسهم عن المشاركة نتيجة عدم الثقة في مخرجاتها المتوقعة أو حتى ربما عدم الوعي بمعنى المشاركة وأهميتها ؟

ويركز مدير مركز الدراسات السياسية بجامعة صنعاء على الأسباب التي سبقت ويوضح أن لكل ما سبق من الأسباب نصيب في التأثير على فاعلية مساهمة مبدأ المشاركة في تعزيز إمكانيات تحقيق حكم جيد على أرض الواقع؛ إذ لا بد لنا من التأكيد على أن مسألة المشاركة في حد ذاتها ليست عملية ميكانيكية, أي أنها تعمل/ تتحقق بمجرد التوافر "النظري" لمقوماتها؛ إذ أن هناك بلا ريب جوانب أخرى مطلوبة تتعلق بتوفر الوعي الكامل بالمعنى التطبيقي للمشاركة, وبتعزيز الثقة الشعبية في جدوى المشاركة من الأساس؛ وذلك لا يتحقق في واقع الحال سوى بوجود أنساق تنفيذية لأي رؤى دستورية أو قانونية مؤيدة لمبدأ المشاركة بصفة عامة.

وفي المقابل يؤكد الدكتور السياغي أن مفهوم المشاركة السائد يشوبه في حقيقة الأمر الكثير من التبسيط غير المستحب. حيث يعتقد البعض منا, بل وربما الكثير, أن المشاركة تعني - حصرياً - الذهاب إلى صندوق الاقتراع في مناسبات التنافس الانتخابي, أو الترشح لشغل المناصب النيابية على تعدد أشكالها, أو المشاركة في إطار الأحزاب السياسية, وتلك لا ريب من أهم معاني وصور المشاركة؛

غير أن مفهوم المشاركة في حد ذاته طبقا للسياغي لا يقف عند تلك الصور فحسب, فهناك العديد من الصور الأخرى كتشكيل منظمات المجتمع المدني, والانخراط في النقاشات العامة, وكتابة المقالات والدراسات والبحوث في الشأن العام, والدفاع عن قضايا المجتمع أمام الجهات الرسمية, ومساندة الجهود الرسمية لتحقيق التنمية المحلية بمختلف صورها, إلى غير ذلك من الصور. فليس من المستحب إذاً أن يَحقِر المواطن من المشاركة شيئا, ولو أن يقول كلمة واحدة أو يصلح اعوجاجاً بسيطاً في نطاق مسئولياته. ذلك بالطبع, مع التسليم بالمسئولية الكاملة على الحكومة/ الدولة في توفير الظروف المواتية لتلك المشاركة. ومن هنا يمكننا التأكيد بان مؤتمر الحوار ينبغي ان يخرج بصيغة للدستورتعالج كل الثغرات التي شابت الدستور الحالي كي نؤسس لدولة مدنية حديثة .

الثقافة الوطنية

رئيس منظمة هود المحامي محمد ناجي علاو ينظر إلى الأمر من زاوية المساءلة كأحد البنود الرئيسية في مصفوفة الحكم الرشيد يقول : لا نملك في الثقافة الوطنية مرجعية قيمية وأخلاقية بل وقانونية تحاسب المسئول الأول وتأخذ على يديه وفق آلية مؤسسية تراكمت فيها المعرفة والتجربة وتحولت المعرفة إلى سلوك عام يرفض المجتمع ويحتقر من يخرج عليه بل ساد في ثقافتنا العامة أن المسئول الأول في الدولة بمختلف المسميات التاريخية يجمع في سلطاته بين السلطة والمال وكما ساد في الأمثال اليمنية مثل " من تزوج أمنا كان عمنا "بمعنى انه قد ملك أمرنا وفقاً للثقافة الأبوية في المجتمع البدائي وهي ثقافة للأسف انتقلت إلى مسمى النظام الجمهوري وكرست ذلك الدساتير العربية ومنها دستور اليمن قبل وبعد الوحدة.

ويضرب مثالا بالقول :رئيس الجمهورية اليمنية هو رأس السلطة التنفيذية وهو رئيس السلطة القضائية تعييناً للقضاة وعزلاً, وهو شريك ورقيب على السلطة التشريعية وفق الدستور فله الحق في أن يعترض على أي مشروع قانون يقره مجلس النواب حيث لا يكون القانون نافذا إلا بعد مصادقة رئيس الجمهورية ، وله حق الاعتراض وإعادته إلى المجلس النيابي ولا يمر مشروع القانون إلا بأغلبية خاصة والأغلبية الخاصة هو رئيسها باعتباره رئيس الحزب الحاكم وبالتالي فأغلبية الأعضاء في المجلس النيابي هو رئيسهم .

ومن وجهة نظره كحقوقي فإن هذا التكريس للسلطة في نصوص الدستور في أبوابه المختلفة جعل من مساءلة السلطة التنفيذية عن طريق الرقابة البرلمانية نصاً نظرياً معطلاً بواقع الفعل والممارسة ، وجعل الرقابة القضائية عن طريق الدعوى القضائية الجنائية منها والمدنية مستحيلة وفقاً لنصوص الدستور ونصوص قانون السلطة القضائية, ذلك أن من يملك تعيين القضاة في مختلف درجات التقاضي الابتدائي والاستئنافي والمحكمة العليا وكذا العزل هو رئيس الجمهورية رغم التعديل الأخير الذي الغي النص السابق الذي كان فيه رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس القضاء ،وتم التعديل إلى أن يكون رئيس مجلس القضاء ، من بين القضاة .

وقال لكن الحال في الواقع ظل كما هو عليه حيث أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس القضاء وكذلك بقية أعضاء المجلس المكون من وزير العدل ، والنائب العام ، ورئيس هيئة التفتيش القضائي ورئيس معهد القضاء ، وهم جميعاً موظفون عموميون يعينهم رئيس الجمهورية بسلطانه المتفرد ويعزلهم كذلك دون معقب على قراراته .

ووفقا لهكذا حال يقول علاو أنهم في حقيقة الأمر فرع للسلطة التنفيذية تابعين وموظفين لديها لا سلطان لهم على أنفسهم وبالتالي على قضائهم الذي يقضون خاصة مع لعب القضاة بناءً على نظام التعددية السياسية دوراً سياسياً في الرقابة على الانتخابات من خلال الطعون الانتخابية أو على سلوك الموظفين العموميين وحق تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أو الدعوى في الحقوق السياسية الأخرى وما يتعلق بحرية التعبير والاعتراض السلمي على قرارات الإدارة المؤثرة في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية .

الحوار والتحدي

في الجانب القريب من منظومة مؤتمر الحوار يقول الدكتور احمد عوض بن مبارك أمين عام مؤتمر الحوار الوطني أن تجربة الحوار الوطني بالنسبة لليمن فرصة نادرة لبناء الدولة اليمنيةالحديثة التي يطمح لها المواطن اليمني بعد الأزمات التي مرت بها البلاد ففي الحوار الوطني سيتم طرح كافة القضايا وأهمها قضية صعدة والقضية الجنوبية وحلها بنسبة 80%من القضايا والمشاكل التي تمر بها البلاد ..والحوار فرصة ثمينة لبناء الدولة الحديثة ومواجهة التحديات لما بعد الحوار الوطني بالتأكيد ستتمكن اليمن من خلال مخرجات الحوار من بناء دولة يمنية حديثة من خلال صياغة الدستور والاستقاء عليه ليتحدد شكل الدولة التي نريد.

الحكم الرشيد

ولتوضيح الصورة أكثر يتضح في أدبيات البنك الدولي باعتباره صاحب الحق الأصيل في تبني مفهوم الحكم الرشيد أن هناك أبعادا تتقدم البعد السياسي في هذا المضمار وهو ماسيكون لافتا يقول الدكتورمجاهد صالح الشعبي / باحث سياسي يجب اولا ان نعرف مفهوم الحكم الرشيد والذي ظهر في عام 1989م عن طريق ما اثاره البنك الدولي من اهمية توافر بعدين رئيسيين في هذا الحكم الجيد، وهما: البعد الاداري والبعد الاقتصادي، دون الاكتراث كثيراً للبعد السياسي الذي تضمنه هذا المفهوم.

ويضيف :البنك الدولي بدايةً كان قد ركز على اهمية الربط بين النمو الاقتصادي من ناحية والادارة الحكومية من ناحية اخرى، ثم ما لبث ان اعطى للبعد السياسي للمفهوم اهميته من خلال تأكيده على مجموعة من آليات التحول الديمقراطي، كالتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، مع تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

لكنه بالمقابل يعيد طرح اهم تساؤل طرحه مفهوم «الحكم الرشيد» والذي يتمثل في: ما هو دور الدولة في ظل التطورات الحاصلة في نواح عدة، سواءً كانت اقتصادية ام سياسية، ام اجتماعية، ام ثقافية، في مختلف بلدان العالم؟ وما هو مستقبل هذا الدور اذا ما أخذنا في الاعتبار تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني؟

وعلى الرغم من عدم و جود تعريف اجرائي لمفهوم «الحكم الرشيد» بالمعنى العلمي، يمكن من خلاله قياس درجة كفاءة عملية ادارة الحكم، واثرها في عملية التنمية، الا ان هناك بعض العناصر التي تم التعارف عليها كركائز لهذا المفهوم، والتي يجب ان تأخذ في الاعتبار خصوصيات الشعوب وثقافاتها في ظل التباينات القائمة بين مختلف المجتمعات، ويمكن ذكر اهم هذه الركائز التعددية السياسية والنظام الانتخابي والعقلانية في صنع القرار

لكن التأكيد طبقا للشعبي بأن إدارة الحكم الرشيد تتطلب نوعاً من الشراكة بين الدولة والمجتمع من خلال وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي تربط بينهما وهذا ما نطمح أن يخرج به مؤتمر الحوار بما لا يلغي دور الدولة في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها في أغلب الأحيان وهو ما يجب أن يكون عليه حال أي نظام ليمكننا وصفه بأنه يتميز بنوع من إدارة الحكم الرشيد والجيد.

ويرى الدكتور الشعبي أن لدى اليمن بعد مؤتمر الحوار فرصة اكبر يمكن من خلالها الوصول إلى إدارة حكم جيدة ورشيدة، وهو ما سيتعززبإشاعة ثقافة التعددية السياسية الممثلة لجميع أطياف المجتمع اليمني المبنية على الشفافية السياسية بين النظام السياسي اليمني والأحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة فيه، وهذه التعددية يتم التعبير عنها من خلال المشاركة السياسية التي كفلها الدستور والقانون اليمني لمختلف الأطياف.

المرتبة الاولى

السيد روبرت واسل مسئول تنفيذ أعمال البنك الدولي المتعلقة بالحكم الجيد والإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فاجأ الجميع حين اعلن مؤخرا ان اليمن احتلت المرتبة الأولى حيث تمكنت من تحقيق إنجازات قياسية في مجالي مكافحة الفساد والحكم الجيد تليها المملكة المغربية..

وأشاد / روبرت/ بالإنجازات التي حققتها اليمن على صعيد مكافحة الفساد وتعزيز مقومات الحكم الجيد ما مكنها من تصدر قائمة البنك الدولي للدول العربية الأكثر إنجازاً في مكافحة الفساد والحكم الجيد..وأوضح مسئول الحكم الجيد في البنك الدولي أن الاستراتيجية العالمية الجديدة للبنك الدولي ترتكز على ثلاثة مكونات الأول يتمحور على المستوى القطري والثاني يعنى بضمان تنفيذ المشروعات الممولة من البنك الدولي على درجة عالية من الشفافية والنزاهة فيما يرتكز المكون الثالث على فتح ارتباطات بين البنك الدولي والدول والمؤسسات المانحة للاشتراك في نشر قضايا تتعلق بالحكم الجيد ومكافحة الفساد.

وأفاد أن البنك الدولي وفي إطار جهوده لاستكمال هذه الاستراتيجية حرص من خلال تنظيم حلقة النقاش الحالية على التشاور مع خمسين دولة حول العالم من بينها اليمن حول مكوناتها..معتبراً أن تقييم الحكومة اليمنية لمستوى أداء البنك الدولي من خلال أنشطته المختلفة في البلاد يحتل أهمية كبيرة لدى مسئولي البنك.

> تم إعداد المادة الصحفية ضمن البرنامج التدريبي الذي أقامته مؤسسة وجوه للإعلام والتنمية «حول تعزيز مفردات الثقافة المدنية والحوار في وسائل الإعلام» .

> د. فؤاد الصلاحي

> د. سامي السياغي

> المحامي/ محمد علاو

أنصار الدولة المدنية هم السواد الأعظم.. ومعيقو حركة التغيير يتضاءلون

مبدأ المشاركة للجميع.. ينبغي ان يتحول إلى فعل مستمر من خلال الدستور الجديد

الحوار حتما سيقود إلى دولة الحكم الرشيد

فشل النظام السابق في مهامه الوظيفية أحدث ردات فعل عميقة هي اليوم تصيغ شكل الدولة المستقبلي

بناء الدولة المدنية يتطلب تحول السلطة والمعارضة من رفع الشعارات المرتبطة بفكرة الدولة ومفهومها إلى مرحلة العمل الواقعي المعاش